فانه متى وجد النوع بأحد هذين الحالين[٢١] لم يكن ما وضع جنسًا جنسًا[٢٢] له ، اعني ان وجد اما مساويًا للجنس واما ان يفضل عليه . وهذا الموضع راجع الى الاصل الذي قيل[٢٣] فيه ان الجنس يفضل على النوع .

والموضع الثامن هو ان ننظر ما وضع انه جنس لصنف ما ، فان ألفيناه ليس جنسًا لواحد من الاشياء التي لا تختلف بالنوع ، اعني اصناف ذلك النوع ، لم يكن ما وضع جنسًا جنسًا ، فان الفيناه جنسًا لواحد منها كان واحدًا للجميع ، وذلك ان هذا الموضع يكون للاثبات والابطال . مثال ذلك في الاثبات ان الحيوان ان كان جنسًا للصقلب فهو جنس لجميع اصناف الناس ؛ ومثال ذلك في الابطال من وضع ان ما لا ينقسم جنس للخطوط التي لا تجزئ ، وذلك ان غير المنقسم لا يصدق على الخطوط المتجزئة وغير المتجزئة نوع واحد . وكون هذا الموضوع برهانيًا في الابطال بيّن مما تقدم ، فان الجنس واحد بعينه لجميع الاشياء الواحدة بالنوع وان كان لبعضها فهو لكلها لانه انما هو جنس للبعض من جهة ما هو جنس للكل .

— 2 —

—٢—

[مواضع اخرى]

والموضع التاسع ان ننظر في النوع الذي وضع تحت جنس ما : هل له جنس آخر لا يحصر الجنس الموضوع و[١]لا يحصره الجنس الموضوع . فان كان ذلك كذلك فان ما وضع جنسًا ليس بجنس . مثال ذلك ان وضع واضع العلم جنسًا للعدل فنجد الفضيلة العملية التي هي جنس للعدل ليس تحصر العلم ولا العلم يحصرها ، فيبطل بذلك ان يكون العلم جنسًا للعدل . واما انه متى وضع جنسان لشيء واحد فيلزم ان يكون احدهما حاصرًا للآخر ، فقد يظهر ذلك في كثير من الامور المستقرأة . مثال ذلك ان الطائر والحيوان جنسان للغراب ، والطائر محصور في الحيوان ، وكذلك الماشي والمتنقل جنسان لذي الرجلين واحدهما محصور في الآخر . وقد يعاند هذا الموضع بأن الفضيلة والعلم جنسان للفهم وليس احدهما محصورًا في الآخر ، فان سلّم هذا فينبغي ان يزاد الى ما اشترط ان يكون احدهما

حاضرًا للآخر ان يكونا كلاهما تحت جنس بعينه ، وذلك ان العلم والفضيلة كليهما[٢] تحت الملكة . والذي ينقص الجنس في هذا الموضع هو ان الحمل فيه ليس هو من طريق ما هو ، او نقول ان الفضيلة الفكرية العلم محصور فيها[٣] وليس العلم[٤] محصورًا في الفضيلة العملية .

والموضع العاشر هو ان نتأمل الجنس الاعلى للذي[٥] وضع انه جنس ، فان لم يكن محمولاً على النوع من طريق ما هو فليس ما وضع انه جنس جنسًا ، وان كان محمولاً عليه من طريق ما هو فان الذي وضع انه جنس هو جنس . وهذا الموضع للابطال والاثبات ، وذلك انه اذا كان جنس الجنس الموضوع محمولاً على ذلك الجنس من طريق ما هو ، وكان ايضًا محمولاً على ذلك النوع من طريق ما هو ، فان الجنس الموضوع محمول على النوع من طريق ما هو . وانما يكون ذلك اذا كان الجنس بيّنًا وجوده للنوع ولم يشك فيه الاهل هو جنس ام لا ، فان لم يكن بيّن الوجود امكن ان يكذب . ومثال ذلك من جعل النقلة جنسًا للمشي واستدلّ على ذلك بان الحركة محمولة على المشي والنقلة من طريق ما هو ، فانه ان لم يكن بيّنًا او قد تبيّن كون المشي نقلة ، امكن ان يكون المشي تحت نوع من انواع الحركات . فانما يصدق هذا الموضع اذا كان الوجود بيّنًا . وكذلك ايضًا ننظر بمثل[٦] ذلك في الاشياء التي تحت النوع التي يحمل عليها من طريق ما هو ، فان كان ما وضع جنسًا يحمل عليها من طريق ما هو والا فليس بجنس .

والموضع الحادي عشر هو[٧] ان ننظر في حدّ الجنس فان لم يكن يطابق ما وضع نوعًا تحته او الاشياء المرتبة تحت النوع فليس بجنس ، وذلك ان حدّ الجنس قد يجب ان يطابق نوعه . ولهذا لم يكن الضابط لنفسه فاضلاً ، وذلك ان حدّ الفاضل لا يطابق حدّ الضابط لنفسه . وكذلك لا يكون العلم جنسًا للفضيلة ، وذلك ان حدّ العلم وهو قولنا انه قنية لا يمكن ان تكون بخلاف ما هي عليه لا يطابق الفضيلة .

والموضع الثاني عشر ان وضع الفصل على انه جنس فليس بجنس . مثال ذلك ان وضع غير المائت انه جنس للملك ، وذلك ان غير المائت فصل ينقسم به الحيوان لأن الحيوان منه مائت ومنه[٨] غير مائت . وانما كان هذا الموضع صادقًا لانه يعوزه الحمل من طريق ما هو ، وذلك ان الجنس انما يحمل من طريق ما هو لا من طريق اي شيء[٩] هو . وكذلك ايضًا يخطئ من يضع فصل الجنس بدل النوع فيحمل الجنس عليه على ان